NPT/CONF.2020/PC.I/SR.2

Distr.: General
28 July 2017
Arabic
Original: English

اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠

الدورة الأولى

٢-١٢ أيار/مايو ٢٠١٧

محضر موجز للجلسة الثانية

المعقودة في مركز فيينا الدولي، فيينا، يوم الثلاثاء، ٢ أيار/مايو ٢٠١٧، الساعة ١٥:٠٠

الرئيس: السيد فان دير كواست ..... (هولندا)

المحتويات

مناقشة عامة للمسائل المتعلقة بكل جوانب عمل اللجنة التحضيرية *(تابع)*

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى Chief of the Documents Management Section (dms@un.org).. :

والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

17-07713 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتُتِحت الجلسة الساعة ١٥:١٠.

مناقشة عامة للمسائل المتعلقة بكل جوانب عمل اللجنة التحضيرية *(تابع)*

١ - **السيدة أنجيل – هانسن** (النرويج): تكلمت باسم بلدان الشمال الأوروبي (أيسلندا والدانمرك والسويد وفنلندا والنرويج) فقالت إن العملية التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠، تجري في سياق مشهد للأمن الدولي يتسم ببالغ الصعوبة: يتمثل في قيام جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بتجارب للأسلحة النووية وإطلاق قذائف تسيارية في تحد للمجتمع الدولي؛ والقلق المتزايد من أن الأسلحة النووية قد تكتسب أهمية أكبر في المذاهب الأمنية؛ والاحتمالات غير المشجعة لتحقيق إنجازات جديدة في مجال تحديد الأسلحة.

٢ - وذكرت أن المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٢٠ سيصادف الذكرى السنوية الخمسين لبدء نفاذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والذكرى السنوية الخامسة والعشرين لتمديدها إلى أجل غير مسمى. وقد وضعت معاهدة عدم الانتشار ميثاقا عالميا أساسيا، وما من شك في أنها أسدت للمجتمع الدولي خدمة جيدة، إذ أنها لا تزال خط الدفاع الأول ضد انتشار الأسلحة النووية، كما توفر إطارا لجهود نزع السلاح. وبالتالي، فإننا إذا سمحنا للفشل أن يصبح نمطا متكررا، سنواجه مخاطر عالية جدا. ويجب بذل كل جهد ممكن للحفاظ على استمرار أهمية المعاهدة.

٣ - وأشارت إلى أن المفاوضات في مؤتمر الأمم المتحدة للتفاوض على صك ملزم قانونا لحظر الأسلحة النووية، تمهيدا للقضاء التام عليها قد بدأت في نيويورك في آذار/مارس ٢٠١٧. وعلى الرغم من أن لدى بلدان الشمال الأوروبي آراء متباينة بشأن تلك العملية بالذات، فإنها تتفق جميعا على القيمة الأساسية لمعاهدة عدم الانتشار باعتبارها حجر الأساس للسلم والأمن الدوليين. وبينما شرعت في دورة استعراض جديدة، فإن تركيزها سيكون على ما يوحدها، لا على ما يفرق صفها. وبناء على ذلك، ستسعى إلى إجراء حوار بناء وتبادل للآراء مع الآخرين من أجل تحديد نقاط التقارب.

٤ - وأفادت بأنه ينبغي لدورة الاستعراض الحالية أن تؤكد من جديد على التزامات الدول الأطراف في مجال نزع السلاح النووي عملا بالمادة السادسة من المعاهدة، وعملا كذلك بنتائج مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدها لعام ١٩٩٥، وكذلك مؤتمري الاستعراض لعامي ٢٠٠٠ و ٢٠١٠، بما في ذلك تعهدات الدول الحائزة للأسلحة النووية بالتخلص من ترساناتها. وهناك حاجة بوجه خاص لتنفيذ الإجراءات ١ و ٢ و ٥ و ١٩ من خطة العمل الواردة في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠. وفي حين أنه يجب إغلاق أي ثغرات محتملة في الانتشار، من المهم إعادة تأكيد حق الدول الأطراف في التمتع باستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية بطريقة آمنة ومأمونة.

٥ - وذكرت أن بلدان الشمال الأوروبي ترحب بإنشاء فريق الخبراء التحضيري الرفيع المستوى لوضع معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، الذي يضم خبيرا سويديا، وتشدد على ضرورة أن يتم التفاوض على معاهدة حظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى وإبرامها في أقرب وقت ممكن. كما يمكن لمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية هذه أن تحدد السبل الكفيلة بإدراج نهج مرحلي للقضاء على المخزونات الحالية.

٦ - وأردفت قائلة إن بلدان الشمال الأوروبي تدين بشدة التجارب النووية التي تقوم بها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية التي يجب أن تمتثل لالتزاماتها بموجب المعاهدة، وأن تسمح بعودة مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وأن تسمح بوضع ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية موضع التطبيق.

٧ - وأعربت عن أسفها لعدم عقد المؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط (مؤتمر هلسنكي) في عام ٢٠١٢. ومن المهم للغاية إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، مما يوفر سبيلا لضمانات أمنية سلبية ملزمة قانونا، ولا يزال القرار المتعلق بالشرق الأوسط الذي اعتمده مؤتمر استعراض المعاهدة وتمديدها لعام ١٩٩٥ صالحا.

٨ - وأضافت أن بلدان الشمال تقدم دعما عمليا وماليا لتنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة المتفق عليها مع إيران، وتقدر في هذا الصدد الدور الذي تضطلع به الوكالة الدولية للطاقة الذرية في رصد الامتثال والتحقق منه. ومن المهم الآن أن تفي جميع الأطراف بالتزاماتها وأن تتصرف في الوقت نفسه بطريقة تؤدي إلى بناء الثقة المتبادلة. ومن شأن ذلك أن يساعد على تيسير إحراز تقدم في

إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط مع مواصلة تعزيز النظام العالمي لعدم الانتشار.

٩ - واستطردت بأن وجود نظام موثوق لعدم الانتشار هو شرط مسبق لتحقيق عالم خال من الأسلحة النووية والحفاظ عليه. وتشكل اتفاقات ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بالاقتران مع البروتوكولات الإضافية، معيار التحقق الحالي الذي يمكن الوكالة من الاستنتاج بأن جميع الأنشطة النووية المعلنة وغير المعلنة هي للأغراض السلمية وحدها. ولذلك فإن التنفيذ الكامل للالتزامات الواردة في البروتوكول الإضافي هو في صالح الأمن الجماعي والفردي أيضا. ومن خلال البروتوكول الإضافي، تقوم الدولة الطرف بتحسين الثقة بالطابع السلمي لأنشطتها النووية، وتكون من ثم في وضع أفضل بكثير لجني فوائد المادة الرابعة من المعاهدة.

١٠ - ومضت تقول إن الوكالة الدولية للطاقة الذرية لا غنى عنها ليس فقط من أجل دعم نظام عدم الانتشار وإنما أيضا لمساهماتها الرئيسية في مجالات مثل السلامة والأمن النوويين، فضلا عن استخدام الطاقة والتكنولوجيا النووية للأغراض السلمية. ولذلك، فمن الضروري تزويد الوكالة بالدعم السياسي والمالي اللازم لتمكينها من الاضطلاع بولايتها.

١١ - وذكرت أن بلدان الشمال الأوروبي قد اعتمدت نُهجا مختلفة إزاء الطاقة النووية، فهي تعترف بأن التطبيقات النووية السلمية تتجاوز بكثير توليد الطاقة النووية. وتتسم النظائر بأهمية حاسمة في قطاعات مثل الصحة، وإنتاج الأغذية، وإدارة المياه، والرصد البيئي، والحفاظ على التراث الثقافي. كما تتفق على الرأي القائل بأن السلامة والأمن النوويين ضروريان، بما في ذلك العوامل التي تساعد على استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية.

١٢ - وختمت كلامها بقولها إن بلدان الشمال الأوروبي تساهم بنشاط في عدة مبادرات لمنع الإرهاب النووي. ويجب على جميع الدول أن تعمل وتتصرف معا للقضاء على هذا التهديد.

١٣ - **السيد بينيديتشيتش** (سلوفينيا): قال إن بلده يؤيد بقوة الانضمام العالمي إلى جميع معاهدات واتفاقيات عدم الانتشار ونزع السلاح وتنفيذها تنفيذا تاما. ويجب أن يتحقق الهدف المشترك المتمثل في إقامة عالم خال من الأسلحة النووية بصورة تدريجية من خلال التنفيذ الكامل لمعاهدة عدم الانتشار.

١٤ - وذكر أن سلوفينيا ملتزمة بخطة عمل المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠ وتؤيد الأنشطة التي تركز على تحقيق نتائج ملموسة تتعلق بنزع السلاح التدريجي. بيد أن نزع السلاح النووي الفعال الذي يمكن التحقق منه ولا رجعة فيه، لا يقتصر على توفير الظروف التقنية والأمنية الملائمة فحسب، بل يتطلب أيضا المشاركة النشطة للدول الحائزة للأسلحة النووية. وبالتالي، فإن الشروع في مفاوضات فورية بشأن إبرام صك ملزم قانونا لحظر الأسلحة النووية لن تسهم في تحقيق هذا الهدف النبيل، الذي يلتزم به بلده التزاما تاما.

١٥ - وأفاد بأن سلوفينيا، بوصفها من الدول الثلاثين التي لديها مفاعل عامل للطاقة النووية، تولي اهتماما كبيرا لعمل الوكالة، وترحب بمساهمتها الكبيرة في تنفيذ المعاهدة. وأضاف أن الوكالة تستحق الثناء أيضا على كفالة استمرار إيران في الوفاء بالتزاماتها بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة التي تعتبر أساسية من أجل الحفاظ على الثقة الدولية في الطابع السلمي الخالص للبرنامج النووي الإيراني.

١٦ - وأشار إلى أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل جهوده للدخول في حوار بناء مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من أجل تجريد شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية بشكل كامل ويمكن التحقق منه. وتدين سلوفينيا بشدة التجارب النووية غير القانونية التي تقوم بها تلك الدولة وعمليات إطلاق القذائف التسيارية، وتدعوها إلى الامتثال فورا لالتزاماتها الدولية.

١٧ - وأضاف أنه ينبغي لسورية أيضا أن تحسم جميع المسائل المعلقة المتصلة باتفاق الضمانات الذي أبرمته مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية وأن تبرم بروتوكولا إضافيا يوفر، مع اتفاق الضمانات، معيارا فعالا للتحقق.

١٨ - ومضى يقول إن سلوفينيا تعرب عن قلقها إزاء احتمال حصول الجهات الفاعلة من غير الدول على أسلحة الدمار الشامل، ومن ثم فهي تؤيد عمل لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤). وعلاوة على ذلك، ونظرا لأن المسؤولية عن الأمن النووي تقع على عاتق الدول، فإن بلده يؤيد بقوة التعاون الدولي من خلال مبادرات أخرى، مثل عضوية فريق الاتصال المعني بالأمن النووي، وقد شارك الخبراء السلوفينيون مشاركة عميقة في الأعمال التحضيرية المتعلقة بإدخال تعديل على اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية. ورحب ببدء نفاذ ذلك التعديل مؤخرا، وأكد أهمية تعميمه وتنفيذه تنفيذا تاما.

١٩ - وقال إن سلوفينيا تؤيد المساعدة التقنية التي تقدمها الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وهي مستعدة دائما لتبادل خبراتها مع الآخرين، وهي مهتمة أيضا ببناء قدراتها الخاصة في مجال التكنولوجيا النووية. كما أعرب عن تقديره للإسهام الذي تقدمه الوكالة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٢٠ - **السيدة ويجيسيكيرا** (سري لانكا): قالت إن من المهم بدء عملية الاستعراض الحالية بإجراء حوار بناء وشامل يهدف إلى تحقيق نتيجة ناجحة في عام ٢٠٢٠. وتعتبر المعاهدة حجر الأساس في النظام العالمي لعدم الانتشار ونزع السلاح النوويين، وتؤيد سري لانكا اتباع نهج متوازن وغير تمييزي إزاء ركائزها الثلاث - نزع السلاح النووي، وعدم الانتشار، واستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية. ومن الضروري خلال دورة الاستعراض الحالية، تعزيز هذه الركائز ليس فقط عن طريق حماية العالم من دمار الأسلحة النووية وإنما أيضا بالمساهمة في التنمية الاقتصادية والازدهار من خلال تعزيز استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية.

٢١ - وذكرت أن نزع السلاح وعدم الانتشار يعزز بعضهما بعضا ويتسمان بأهمية قصوى بالنسبة للسلم والأمن الدوليين. ولذلك فإن من الأهمية بمكان معالجة بطء وتيرة التقدم المحرز في الحد من الأسلحة النووية وإزالتها، وما يتصل بذلك من شواغل تتعلق بالانتشار، من خلال اتفاقات يتم التفاوض بشأنها غلى الصعيد المتعدد الأطراف وتكون عالمية وشاملة وغير تمييزية. وفي الوقت نفسه، ينبغي ألا تؤدي سياسات عدم الانتشار إلى تقويض الحقوق غير القابلة للتصرف للدول الأطراف في المعاهدة في الحصول على المواد النووية أو المعدات أو التكنولوجيا أو الحصول عليها أو استيرادها أو تصديرها للأغراض السلمية، على النحو المنصوص عليه في المادة الرابعة من المعاهدة.

٢٢ - وأفادت بأن التزام سري لانكا بتحقيق نزع السلاح النووي يتجلى في الالتزامات التعاهدية الدولية التي تعهدت بها في هذا الميدان. فالأسلحة النووية تشكل تهديدا لوجود البشرية، وسيكون لاستخدامها المحتمل عواقب إنسانية كارثية. والواقع أن مجموعة مؤلفة من ١٥٩ دولة، من بينها سري لانكا، أعربت في المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٥ عن تأييدها للرأي القائل بأن الوعي بهذه النتائج يجب أن يشكل جزءا من جميع النهج والجهود الرامية إلى نزع السلاح النووي.

٢٣ - وأضافت أن التهديد الذي تشكله إمكانية وقوع مواد نووية في أيدي جهات فاعلة من غير الدول أو الإرهابيين يسلط الضوء على ضرورة اتخاذ إجراءات دولية. وبناء على ذلك، تدعو سري لانكا إلى الانضمام على أوسع نطاق ممكن إلى الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي.

٢٤ - ومضت تقول إن الإزالة الكاملة للأسلحة النووية هي الضمانة المطلقة الوحيدة ضد استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها. ولذلك فإن الدول ملزمة بالتفاوض بحسن نية لتحقيق هذا الهدف، على النحو المنصوص عليه في المادة السادسة من المعاهدة. وفي هذا السياق، ترحب سري لانكا بعقد مؤتمر للأمم المتحدة في عام ٢٠١٧ للتفاوض بشأن صك ملزم قانونا لحظر الأسلحة النووية، تمهيدا للقضاء التام عليها. وسيستند هذا الصك إلى إطار نزع السلاح القائم، بما في ذلك المعاهدة.

٢٥ - **السيدة باومان** (ألمانيا): قالت إن المجتمع الدولي يواجه العديد من التحديات المتعلقة بنزع السلاح وعدم الانتشار، التي يتعين حلها بسرعة وحسم. فعلى سبيل المثال، تواجه أوروبا تحديات كبيرة في بنيتها الأمنية، لا سيما منذ قيام روسيا بضم شبه جزيرة القرم بشكل غير قانوني والصراع الدائر في شرق أوكرانيا. كما إن الحرب الأهلية الكارثية في سورية أظهرت أيضا بكل أسف أنه حتى التحريم القديم العهد لاستخدام أسلحة الدمار الشامل يمكن كسره مرارا وتكرارا. ويجب على المجتمع الدولي أن يبذل قصارى جهده لمساءلة الجناة عن استخدامهم للأسلحة الكيميائية. بيد أن التحدي العالمي الرئيسي يتمثل في السعي الدؤوب للحصول على الأسلحة النووية من جانب كوريا الشمالية، الأمر الذي يهدد الاستقرار الإقليمي والسلم والأمن الدوليين. وتدين ألمانيا بأشد العبارات الممكنة، الأنشطة النووية والمتعلقة بالقذائف التسيارية غير المشروعة التي يقوم بها ذلك البلد وتدعوه إلى الامتثال الكامل لالتزاماته بموجب جميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وفي نهاية المطاف، فإن الحل الشامل الذي يعالج تماما جميع الشواغل المتعلقة بتلك الأنشطة غير المشروعة يتطلب إجراء محادثات تستند إلى المعاهدة، بوصفها حجر الأساس في الهيكل الدولي لنزع السلاح وعدم الانتشار.

٢٦ - وذكرت أنه لا توجد حلول سهلة للتحديات الأمنية الرئيسية الراهنة. وفي عام ٢٠١٦، قام الفريق العامل المفتوح باب العضوية للمضي قدما بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف، من بين منتديات أخرى، بإجراء مناقشات مكثفة بشأن

ما إذا كان ينبغي حظر الأسلحة النووية بكاملها على الفور، من أجل جعل العالم مكانا أكثر أمانا للعيش. وعلى الرغم من أن العديد من الدول الأطراف في المعاهدة قد شرع في مفاوضات لوضع صك ملزم قانونا لحظر الأسلحة النووية، فإن دولا أخرى، مثل ألمانيا، مقتنعة بأن المكاسب الأمنية الحقيقية لا يمكن تحقيقها بهذه الوسائل. ولن يؤدي إلى تحقيق هدف إقامة عالم خال من الأسلحة النووية، إلا القيام بخطوات ملموسة يمكن التحقق منها ولا رجعة فيها تنطوي على المشاركة النشيطة من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية نفسها. وأكدت أن ألمانيا ملتزمة التزاما تاما بتحقيق هذا الهدف، ولذلك فإنها تعمل بنشاط مع شركائها في مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح على تعزيز تنفيذ خطة عمل المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠ من أجل تعزيز معاهدة عدم الانتشار. وللسبب نفسه، تود ألمانيا أيضا أن يتحقق بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية سريعا.

٢٧ - وأفادت بأنه رغم إجراء تخفيضات كبيرة في المخزونات العالمية من الرؤوس الحربية النووية منذ نهاية الحرب الباردة، فإنه لا يزال يوجد عدد كبير جدا من الأسلحة النووية، ولا يزال هناك الكثير مما يمكن القيام به لزيادة الشفافية بشأن الترسانات النووية المتبقية. وتدعو ألمانيا إلى تحديد التفاهم بين أكبر دولتين حائزتين للأسلحة النووية، اللتين ينبغي لهما أن يشرعا في محادثات جديدة لنزع السلاح، بما في ذلك ما يتعلق بمستقبل المعاهدة المبرمة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي بشأن التدابير الرامية إلى زيادة الحد من الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها (معاهدة ستارت الجديدة).

٢٨ - وأضافت إن المفاوضات بشأن إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية تأخرت كثيرا. وفي محاولة للتغلب على الجمود الذي طال أمده بشأن هذه المسألة في مؤتمر نزع السلاح في جنيف، شاركت ألمانيا، مع كندا وهولندا، في تقديم مشروع قرار للجمعية العامة لإنشاء فريق خبراء تحضيري رفيع المستوى معني بإبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. وقد أدى هذا النهج بالفعل إلى إجراء مناقشات موضوعية في نيويورك في آذار/مارس ٢٠١٧.

٢٩ - وأشارت إلى أن جميع تدابير نزع السلاح النووي تفترض مسبقا وجود ثقة متبادلة فيما بين الشركاء وإطارا تعاونيا يقوم على المعاملة بالمثل. وينطبق الشيء نفسه على الضمانات الأمنية السلبية التي تعرضت لضربة قوية بعد خرق روسيا لمذكرة الضمانات الأمنية المتعلقة بانضمام أوكرانيا إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية (مذكرة بودابست). وينبغي استخدام دورة الاستعراض الحالية لتعزيز الضمانات الأمنية القائمة التي تهدف إلى حماية الدول غير الحائزة للأسلحة النووية. وينبغي أن تصبح الضمانات السلبية جزءا من نظام تعاهدي ملزم، مما يساهم بقدر أكبر في تحسين البيئة الأمنية لعدد كبير من البلدان.

٣٠ - ومضت تقول إن معاهدة عدم الانتشار كانت ناجحة جدا في تعزيز مبدأ عدم الانتشار ومنعت العديد من البلدان من متابعة الخيارات النووية. وخير مثال على ذلك هو الحل الدبلوماسي المتفق عليه مع إيران في إطار خطة العمل الشاملة المشتركة التي بنيت على المعاهدة وآليات التحقق الصارمة التي تمارسها الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وتتمثل أفضل طريقة لمعالجة شواغل المجتمع الدولي بشأن الطابع السلمي الخالص للبرنامج النووي الإيراني في أن تكفل جميع الأطراف تنفيذ الخطة تنفيذا تاما.

٣١ - وأفادت بأن جميع الركائز الثلاث لمعاهدة عدم الانتشار مترابطة ويعزز بعضها بعضا. ويعتبر الحق غير القابل للتصرف للدول الأطراف في التمتع باستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية مكفولا في المادة الرابعة من المعاهدة. وتثني ألمانيا على الوكالة الدولية للطاقة الذرية لدورها الحاسم في التحقق في هذا الصدد، بما في ذلك من خلال نظام ضماناتها، وتدعو جميع الدول التي لم تعتمد بعد البروتوكولات الإضافية للوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى أن تفعل ذلك.

٣٢ - واستطردت قائلة إن الحفاظ على مستويات مرضية من الأمن النووي يشكل تحديا عالميا حقيقيا لأن خطر الإرهاب النووي قد بلغ هذا الحد. ولا ينبغي لأحد أن يفترض أن التهديد يتعلق فقط بالبلدان التي تستخدم الطاقة النووية بالفعل، لأن الإرهاب لا يحترم الحدود. ويضيف ما يسمى بالدول الفاشلة إلى خطر تسرب المواد النووية من الرقابة التنظيمية. غير أن عملية مؤتمر قمة الأمن النووي قد وجهت انتباه العالم إلى تلك التحديات، وقدمت ألمانيا إسهامها في ميادين من قبيل تحسين أمن المصادر المشعة وحماية المنشآت النووية من الهجمات الإلكترونية. ومع ذلك، لا يزال هناك الكثير مما يتعين عمله.

٣٣ - وختمت كلامها بقولها إنه على الرغم من أن من الصعب التصدي للتحديات الراهنة التي تواجه نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين، فإنها توضح بالتأكيد المجالات التي يلزم فيها تعزيز معاهدة

عدم الانتشار وربما حتى إصلاحها لزيادة فعاليتها. ولذلك ينبغي للجنة التحضيرية أن تقدم توصيات بشأن المجالات التي يلزم اتخاذ مزيد من الإجراءات بشأنها.

٣٤ - **السيد فان دي فوردي** (بلجيكا): قال إن هناك مجالا لإحراز المزيد من التقدم في تحقيق أهداف معاهدة عدم الانتشار. فمن جهة، أدى الانضمام شبه العالمي إلى المعاهدة إلى إبرام اتفاق مع إيران بشأن خطة العمل الشاملة المشتركة، وهو أمر يشهد على قوة الدبلوماسية المتعددة الأطراف عندما تسترشد برؤية مشتركة وترتكز على إجراءات جماعية. ولا تزال مواصلة جميع الأطراف تنفيذ ذلك الاتفاق أمراً حتمياً. ومن جهة أخرى، تثبت استفزازات كوريا الشمالية المتواصلة أن مخاطر الانتشار لا تزال قائمة. وفي استجابة لاختبار مدى تصميم المجتمع الدولي، يجدر به أن يعمل يداً واحدة لإنفاذ الامتثال الصارم لجزاءات الأمم المتحدة وإغلاق جميع المصادر الخارجية التي يمكن أن تمول البرامج النووية لكوريا الشمالية. وفي الوقت نفسه، يجب أن تظل سبل التوصل إلى تسوية تفاوضية مفتوحة.

٣٥ - وذكر أن بلجيكا تشاطر الإحباط الذي تشعر به معظم الدول الأطراف إزاء بطء التقدم نحو نزع السلاح النووي وتود الإشارة إلى المسؤولية الرئيسية المناطة بالدول الحائزة للأسلحة النووية وهي أن تتخذ إجراءات فعالة في هذا الصدد وفقا للمادة السادسة من المعاهدة. وتتضمن خطة عمل مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠ مجموعة من التدابير الرامية للتعجيل بهذا التقدم. غير أنه ينبغي أن لا يصبح الإحباط هو القوة الدافعة الرئيسية للعمل. وإن الثقة المتبادلة هي الأمر الحاسم لتنشيط المعاهدة.

٣٦ - وأفاد بأن بلجيكا، في إطار مساهمتها الوطنية في النظام العالمي لعدم الانتشار، وافقت على العمل كمنسق مشارك للمؤتمر المعني بتسهيل بدء نفاذ معاهدة حظر التجارب النووية، وتعتزم العمل نحو تحقيق هذا الهدف باتخاذ مجموعة من المبادرات المركزة على ذلك. ويبين تقديم دعم واضح لتلك المعاهدة، أكثر من أي وقت مضى، عزم المجتمع الدولي على احترام المبادئ الأساسية للنظام العالمي لعدم الانتشار. كما تود بلجيكا أن تواصل ما تبذله من جهود لتعزيز مصداقية نظام التحقق للمعاهدة.

٣٧ - وأضاف أن بلجيكا تحبذ اتباع نهج تدريجي وعملي لتحقيق عالم خال من الأسلحة النووية يقوم على عدد من اللبنات الأساسية التي يعزز بعضها بعضا. وبما أن نزع السلاح لا يعمل في الفراغ، فإن السياق الأمني الدولي هو الذي يملي ما يمكن تحقيقه بشكل واقعي. ولن يتم تخفيض التوترات مثلاً بتوسيع نطاق الترسانات النووية وتحديثها وتطوير قدرات نووية جديدة أو بعدم الامتثال لمعاهدات نزع السلاح القائمة. كما لا يمكن فرض الثقة. ويعتبر إجراء تخفيضات شفافة وقابلة للتحقق ولا رجعة فيها عاملا أساسيا للتوصل إلى اتفاقات تفاوضية ناجحة. وإن بلجيكا، بوصفها عضوا في الشراكة الدولية للتحقق من نزع السلاح النووي، تعرض ما لديها من خبرة نووية للمساعدة في زيادة المعرفة بوسائل التحقق الفعالة. وفي السياق نفسه، تثق بأن عمل الفريق التحضيري الرفيع المستوى المعني بإعداد معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى من شأنه أن يقدم مساهمة بناءة في المفاوضات بشأن معاهدة تحظر إنتاج هذه المواد لأغراض صنع الأسلحة النووية.

٣٨ - وفيما يتعلق بالركيزة الثالثة لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، قال إن بلجيكا تود أن تؤكد من جديد أن السلامة والأمن والضمانات هي دعائم أساسية في أي برنامج نووي مسؤول. ويمكن أن يؤدي استخدام الذرة للأغراض السلمية إلى تلبية احتياجات الطاقة، ويسهم في الصحة البشرية في جميع أنحاء العالم وأن يساعد أيضا في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وإن بلجيكا، من جانبها، تعد من المنتجين الرئيسيين للنظائر المشعة التي لها دور لا غنى عنه في تشخيص السرطان وعلاجه، وإن مركز البحوث النووية البلجيكي يضطلع بأنشطة أخرى من بينها تطوير هياكل أساسية مبتكرة للبحوث، وتقديم الخدمات التدريبية للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

٣٩ - **السيد روخاس سامانز** (بيرو): قال إن الدورة الحالية للجنة التحضيرية تعقد في سياق دولي يتسم ببعض التوترات الإقليمية التي يهدد بعضها بتصاعد حدة النزاع المسلح. ومن المؤسف أنه ما دامت الأسلحة النووية موجودة، ستبقى البشرية رهنا لعواقبها المدمرة. ولذلك فإن من المهم أكثر من أي وقت مضى، أن يقوم المجتمع الدولي بتنفيذ أحكام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تنفيذا كاملا وفعالا وإبرام صك ملزم قانونا لحظر الأسلحة النووية يفضي إلى القضاء التام عليها.

٤٠ - وذكر أن مما لا شك فيه أن الدول الحائزة للأسلحة النووية تضطلع بالمسؤولية الرئيسية عن تحقيق الهدف المشترك المتمثل في نزع السلاح النووي. ومع أن بيرو ترحب بما بذلته هذه الدول حتى الآن

من جهود لإحراز التقدم في هذا الصدد، فإنها تدعوها إلى اتخاذ المزيد من الخطوات الملموسة والقابلة للتحقق نحو بلوغ الهدف النهائي ألا وهو إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية.

٤١ - وأفاد بأن بيرو تحث الدول التي لم تنضم بعد إلى المعاهدة على أن تفعل ذلك بوصفها دولاً غير حائزة للأسلحة النووية، كما تدعو الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بنزع السلاح عملاً بالمادة السادسة من المعاهدة. وما فتئت بيرو تشارك مشاركة نشيطة في أعمال الفريق العامل المفتوح باب العضوية للمضي قدما بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف، كما شاركت في تقديم قرار الجمعية العامة ٧١/٢٥٨، المعنون ”المضي قدما بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف“، الذي تقرر فيه عقد مؤتمر الأمم المتحدة للتفاوض على صك ملزم قانونا لحظر الأسلحة النووية تمهيداً للقضاء التام عليها.

٤٢ - وأضاف أن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية هي صك أساسي لعدم الانتشار. وأن بيرو تؤيد تحقيق الانضمام العالمي إليها، وتشدد على أهمية التعجيل ببدء نفاذها، وتحث الدول الواردة في المرفق ٢ التي لم تصدق بعد على هذه المعاهدة أن تفعل ذلك.

٤٣ - وأردف أن بيرو تشاطر بلدانا عديدة في الشواغل التي أعربت عنها إزاء الثغرات القانونية في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية التي يمكن أن تسمح لجهات فاعلة من غير الدول بحيازة التكنولوجيا النووية. وبالنظر إلى الخطر الحقيقي للمواد المشعة التي يتم الحصول عليها بطريقة غير قانونية، تؤيد بيرو المقترحات بشأن تعزيز أمن المرافق والمواد النووية من خلال مواصلة تعزيز الالتزامات الدولية القائمة في هذا المجال. ومن المهم أيضاً تعزيز نظام التحقق. وتحقيقا لهذه الغاية، ينبغي لجميع الدول أن تُبرم بروتوكولات إضافية لاتفاقات ضماناتها وأن تنفذ أحكامها.

٤٤ - واستطرد أن بيرو، بوصفها دولة طرفا في معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (معاهدة تلاتيلولكو) التي أنشأت أول منطقة خالية من الأسلحة النووية في العالم، تأسف بشدة لعدم انعقاد مؤتمر هلسنكي، وتدعو إلى الوفاء بالولاية المعلقة بأسرع وقت ممكن.

٤٥ - واختتم كلامه بقوله إن بيرو تؤيد تعزيز عمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية بسبل منها ميزانيتها العادية. وعلاوة على ذلك، لا بد من زيادة الموارد المخصصة لبرنامج التعاون التقني للوكالة وأن تكون أيضاً قابلة للتنبؤ وكافية ومضمونة لمساعدة البلدان النامية فعلاً على تسخير إمكانات الطاقة النووية للأغراض السلمية.

٤٦ - **السيد سادلير** (أستراليا): قال إنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يكون واقعيا لا متشائماً دون داعٍ عندما يبدأ دورة استعراض جديدة. وقد أكدت التوعية الشاملة والبناءة في جميع المناطق على الدور المحوري لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية واستمرار أهميتها للسلم والأمن العالميين. وفي البيئة الجغرافية السياسية الحالية المتقلبة والصعبة والمتعددة الأقطاب، تتزايد أهمية الاستقرار والطابع شبه العالمي اللذين توفرهما المعاهدة. وتواصل أستراليا التزامها القوي والطويل الأمد بالقضاء على الأسلحة النووية الذي يعد هدفاً تسعى إليه جميع الدول الأطراف، وتشاطر جهات عديدة قلقها لأنه لا يزال يوجد ما يقرب من ١٥ ٠٠٠ من الرؤوس الحربية النووية.

٤٧ - وذكر أن ما تقوم به جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من انتهاكات متكررة لالتزاماتها الدولية يشكل تحديا ظاهراً لأحكام المعاهدة. ومن واجب الدول الأطراف أن تدين برامج هذا البلد النووية والمتعلقة بالقذائف التسيارية بشكل جماعي، وتحثه على وقفها وتفادي المزيد من الأعمال الاستفزازية أو التي تزعزع الاستقرار. غير أن تنفيذ خطة العمل الشاملة والمشتركة التي اتُفق عليها مع إيران هو شاهد على تصميم المجتمع الدولي بنطاقه الأوسع على كفالة التقيد بالالتزامات التي قطعت بموجب المعاهدة. ويعتبر قرار الجمعية العامة ٧١/٢٥٩ الذي ينشئ فريق الخبراء التحضيري الرفيع المستوى المعني بإعداد معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، وقرار الجمعية العامة ٧١/٦٧ الذي ينشئ فريق الخبراء الحكوميين للنظر في دور التحقق في النهوض بنزع السلاح النووي، من الخطوات الهامة الأخرى إلى الأمام. كما تم إحراز تقدم جيد فيما يتعلق بجدول أعمال الأمن النووي.

٤٨ - وأفاد بأن المعاهدة شهدت نجاحاً ملحوظاً في ما يتعلق بعدم الانتشار. وقلصت عدد البلدان الحائزة للأسلحة النووية، وعززت محرمات استخدامها. وتقدم البروتوكولات الإضافية للوكالة الدولية للطاقة الذرية، على وجه الخصوص، مثالاً صارخاً على تطور فعالية عدم الانتشار بموجب المعاهدة. وينبغي لجميع الدول التي لم توقع وتصدق على هذه المعاهدة أن تفعل ذلك دون تأخير.

٤٩ - وأضاف أن العديد من البلدان قد تمكن نتيجة لهذه المعاهدة، من الاستفادة من استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية. وقد تحقق بفضل ذلك فوائد إنمائية واقتصادية جمة وفي

مجال الرفاه والصحة البشرية والزراعة والبيئة. ولا تزال أستراليا من البلدان المؤيدة بشدة لجهود الوكالة الدولية للطاقة الذرية الرامية إلى تبادل الفوائد السلمية للتكنولوجيا النووية.

٥٠ - وأردف أنه لا يزال هناك مع ذلك، عمل هام يتعين القيام به على نطاق الركائز الثلاث. وفي مجال نزع السلاح، لا بد من إيلاء الأولوية لاتخاذ خطوات ملموسة، بما في ذلك: بدء نفاذ معاهدة حظر التجارب النووية؛ ووضع أساليب قوية للتحقق؛ وتحسين ترتيبات الإبلاغ للدول الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في معاهدة عدم الانتشار. ومن الضروري أن تظل نظم الضمانات، التي ترتكز عليها جهود المجتمع الدولي في مجال عدم الانتشار، قوية ومزودة بموارد كافية. كما توفر ضوابط التصدير الوطنية مساهمة حاسمة في تحقيق أهداف المعاهدة في مجال عدم الانتشار. ولذلك، فإن أستراليا تشجع جميع الدول الأطراف على التقيد بالمبادئ التوجيهية لمراقبة الصادرات التي وضعتها كل من لجنة زانغر ومجموعة موردي المواد النووية.

٥١ - واختتم كلامه بقوله إن العمليات التي ترسخ الانقسامات لن تؤتي ثمارها. ويتمثل السبيل الواقعي الوحيد لتحقيق نتائج ملموسة بشأن نزع السلاح النووي في أن تعمل جميع الدول الأطراف معا وبشكل جماعي من أجل إحراز تقدم نحو الوفاء بالتزاماتها بموجب المادة السادسة من المعاهدة. وهذا يعني معالجة الشواغل الأمنية التي من شأنها أن تدفع بدولة ما إلى تطوير أسلحة نووية والاحتفاظ بها؛ والتعاون مع الدول الحائزة للأسلحة النووية لإقناعها بالتخلص من ترساناتها؛ واتخاذ الخطوات العملية المتفق عليها في خطة عمل مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠١٠.

٥٢ - **السيد اريكسون** (السويد): قال إن الاجتماع الحالي يُعقد في ظل بيئة أمنية مستمرة في التدهور. ولم تكن التحديات أكبر مما وصلت إليه إلا نادراً: فقد أصبحت العواقب الإنسانية الكارثية التي تنشأ من الاستخدام المتعمد أو العرضي للأسلحة النووية جزءا من التحدي الأمني العالمي. ويجب الاضطلاع بدبلوماسية نزع السلاح وعدم الانتشار مع التسليم بالحاجة الملحة إليها. ولا يقتصر الهدف من الدورة الاستعراضية الجديدة على إتاحة فرصة لا غنى عنها للحفاظ على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية فحسب، بل لتعزيزها أيضا. ومن شأن مشاركة الدول الحائزة للأسلحة النووية بشأن المسائل المتعلقة بالمعاهدة، بما في ذلك الالتزامات الواردة في خطة عمل مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠، أن تعزز فرص النجاح إلى حد كبير.

٥٣ - وذكر أن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية قد عُززت على مر السنين بالالتزامات التي أُعلنت في المؤتمرات الاستعراضية السابقة. وبات من الضروري أكثر من أي وقت مضى التمسك بجميع الركائز الثلاث من خلال قيام جميع الدول باتخاذ إجراءات محددة. ولن يكون إحراز التقدم ممكنا إلا إذا كان ينظر إليه على نطاق واسع على أنه متوازن. ولا يزال المنطق الأساسي للركائز التي يعزز بعضها بعضا، والمنصوص عليه في صميم المعاهدة سارياً.

٥٤ - وأفاد بأن انبعاث الأسلحة النووية الظاهر للعيان يمثل اتجاها مثيرا للقلق لأنه يجعل إمكانية إيجاد عالم خال من هذه الأسلحة أبعد منالاً. وتدعو السويد الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى إجراء تخفيضات كبيرة أخرى لترساناتها، وتشجع بقوة الولايات المتحدة وروسيا، بوجه خاص، على أخذ زمام المبادرة لإجراء المزيد من التخفيضات، انطلاقا من التقدم المحرز بموجب معاهدة ستارت الجديدة. وأشار أيضاً إلى أهمية الامتثال التام للمعاهدة المبرمة بين الولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بشأن إزالة قذائفهما المتوسطة والأقصر مدى (معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى).

٥٥ - وأضاف أن السويد تضطلع بدور فعال في تشجيع المفاوضات بشأن وضع صك ملزم قانونا لحظر الأسلحة النووية. والغرض من ذلك ليس تقويض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بل بالأحرى تيسير الوفاء بالالتزامات بموجب المادة السادسة منها.

٥٦ - وأشار إلى أنه لا يوجد نقص في المسائل التي ستناقشها اللجنة التحضيرية والتي يمكن وصفها بالمتأخرة، بما في ذلك بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، واعتماد معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. ويتطلع بلده في هذا الصدد، إلى المشاركة في فريق الخبراء التحضيري الرفيع المستوى، الذي ينبغي أن يمهد الطريق أمام مفاوضات فعلية بشأن هذه المعاهدة.

٥٧ - وأردف أن دورة الاستعراض الحالية ستتأثر تأثراً شديداً بشواغل عدم الانتشار المتعلقة بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وكذلك بالجهود التي تبذلها إيران من أجل كفالة الامتثال التام لخطة العمل الشاملة المشتركة. ويشدد الاتفاق الأخير كذلك على الدور الحاسم الذي تضطلع به الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تعزيز

التزامات عدم الانتشار بموجب المعاهدة. وأشار في هذا السياق إلى أن الوقت قد حان للدول التي لم تقم بعد بإبرام بروتوكولات إضافية لاتفاقات الضمانات أن تفعل ذلك.

٥٨ - واختتم كلامه بقوله، إنه يحق لجميع الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أن تطور وتستخدم الطاقة النووية للأغراض السلمية، وتود السويد أن تؤكد على المساهمة الهامة التي قدمتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية فيما يتعلق بتنفيذ المادة الرابعة من المعاهدة.

٥٩ - **السيد فو** كونغ (الصين): قال إن المعاهدة ما فتئت تؤدي على مر السنين دورا حاسما في احتواء انتشار الأسلحة النووية والحد من خطر اندلاع حرب نووية وفي تعزيز استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية. غير أنه رغم المساهمة التاريخية لمعاهدة عدم الانتشار، فإن عزم المجتمع الدولي على احترامها هو قيد الاختبار: حيث أن حالة الأمن الدولي لا تزال تبعث على القلق، ولا سيما بسبب اندلاع النزاعات المتقطعة وانتشار التهديدات الأمنية غير التقليدية واستمرار عقلية الحرب الباردة وسياسات القوة. وفي إطار السعي نحو تحقيق الأمن المطلق، لا تزال بعض البلدان تبني وتنشر منظومات عالمية مضادة للقذائف على حساب التوازن والاستقرار الاستراتيجيين. والطريقة التي يمكن بها النهوض بنزع السلاح النووي في ظل هذه الظروف تعد مسألة ملحة ينبغي تناولها في دورة الاستعراض الحالية. وعلاوة على ذلك، فقد تأثرت إمكانية تطبيق نظام عدم الانتشار بواقع أن العديد من البلدان لا تزال خارج المعاهدة، وأن بعض البلدان تستخدم معايير مزدوجة تُضعف من سلطتها وأن الإنشاء المتوقع لمنطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط قد تأخر لفترة طويلة.

٦٠ - وذكر أنه لا يمكن مع ذلك الاستغناء عن المعاهدة أو استبدالها لكونها ركناً أساسياً للنظام الدولي لتحديد الأسلحة وعدم الانتشار. ومن أجل تعزيز سلطة المعاهدة وعالميتها وفعاليتها خلال دورة الاستعراض الحالية، سيكون من المهم التعلم من حالات النجاح والفشل السابقة. ولذلك يجب التركيز على مساعدة الدول الأطراف على تجاوز خلافاتها من أجل اتخاذ إجراءات مشتركة تعزز الركائز الثلاث بطريقة متوازنة.

٦١ - وأشار إلى أنه من أجل تهيئة بيئة أمنية مواتية لتحقيق أهداف المعاهدة، تدعو الصين جميع الدول الأطراف إلى بذل المزيد من الجهود لاستئصال جذور النزاع والاضطراب، واحترام ومراعاة الشواغل الأمنية المشروعة لكل منها على أكمل وجه، وتعزيز العلاقات الدولية القائمة على التفاهم والثقة المتبادلة.

٦٢ - وأفاد بأن الحظر التام والتدمير الشامل للأسلحة النووية هما في صالح البشرية جمعاء. وفي هذا الصدد، تتفهم الصين تماما آمال وتطلعات جميع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، وتؤيد في نهاية المطاف تحقيق نزع السلاح النووي العام والكامل. ومع ذلك، فإن المهمة الرئيسية تتمثل في كيفية إيجاد سبل عملية تدريجية لتشجيع هذه العملية. وبالنظر إلى البيئة الأمنية الاستراتيجية الحالية، ينبغي تنشيط آليات نزع السلاح المتعددة الأطراف الحالية والاستفادة الكاملة من مؤتمر نزع السلاح والمنابر الأخرى، والسعي للتوصل إلى توافق دولي في الآراء على أوسع نطاق ممكن، وكفالة تحقيق مشاركة جميع أصحاب المصلحة مشاركة تامة وفعالة وعلى قدم المساواة.

٦٣ - وأردف أنه في انتظار تحقيق نزع السلاح النووي العام والكامل، ينبغي للبلدان التي لديها أكبر مخزون من الأسلحة النووية أن تواصل تحمل المسؤوليات الخاصة والرئيسية. وينبغي للدول الحائزة للأسلحة النووية أن تتخذ أيضا خطوات متوسطة وعملية تشمل التزامات قانونية بعدم البدء باستخدام الأسلحة النووية وتعهدات غير مشروطة بعدم استخدام هذه الأسلحة أو التهديد باستخدامها ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية أو بإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية. وينبغي للبلدان التي لم تنضم بعد إلى المعاهدة أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن، بوصفها دولاً غير حائزة للأسلحة النووية.

٦٤ - وأضاف أنه يتعين على المجتمع الدولي أن يُراعي الشواغل الأمنية لمختلف البلدان على قدم المساواة وبالوسائل السياسية والدبلوماسية، وأن يتفادى استخدام أية معايير مزدوجة. وقد طرحت الصين من جانبها، نهجا مزدوج المسار لتعزيز التقدم في نزع السلاح النووي في شبه الجزيرة الكورية وحثت جميع الأطراف المعنية على النظر فيه بجدية. وهي بالإضافة إلى ذلك، تحث جميع الأطراف على أن تواصل بإخلاص الوفاء بالتزاماتها فيما يتعلق بخطة العمل الشاملة المشتركة المتفق عليها مع إيران، كما تشجع جميع الأطراف المعنية على اتخاذ خطوات مرنة وعملية لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

٦٥ - واستطرد أنه ينبغي ألا تؤدي الجهود المبذولة في مجال عدم الانتشار إلى المساس بالحقوق المشروعة للبلدان النامية في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، وينبغي للدول الأطراف أن تقدم

دعمها المتواصل للوكالة الدولية للطاقة الذرية لما تقوم به من دور مركزي في تقديم المساعدة والدعم في هذا الصدد. وينبغي أن تساعد الدروس المستفادة من حادث فوكوشيما النووي على تحسين السلامة النووية العالمية، التي يجب تعزيزها أيضاً من أجل مكافحة خطر الإرهاب النووي.

٦٦ - واختتم كلامه بقوله إن الصين دأبت على تأييد عملية نزع الأسلحة النووية، وتعمل بهمة على تعزيز نظام عدم الانتشار النووي وتشجع بقوة استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية. كما تحرز تقدماً مطرداً صوب تنفيذ الحظر الشامل للتجارب النووية على الصعيد الداخلي. وينبغي للجنة التحضيرية أن تفرغ، خلال دورة الاستعراض الحالية، من وضع خارطة طريق مجدية بشأن الترتيبات المؤسسية وأن ترسي أساساً جيداً للدول الأطراف لاتخاذ خطوات بناءة للمضي قدما.

٦٧ - **السيد أوليانوف** (الاتحاد الروسي): قال إن دورة الاستعراض قد بدأت في ظروف صعبة نوعا ما، وأن معاهدة عدم الانتشار تواجه تحديات تزداد إلحاحا. فقد أصبحت نُهج نزع السلاح النووي وعدم الانتشار، بل وحتى استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، متطرفة أكثر من أي وقت مضى. وتجري حاليا مناقشة المسائل ذات الصلة بالمعاهدة في محافل بديلة، حيث تجري عمليات تصويت بسيطة بدلا من الاعتماد على الحوار القائم على الاحترام المتبادل والتوافق في الآراء. ولا تسهم الحالة الراهنة في سلامة المعاهدة وجدواها، وذلك لا يبشر بالخير بالنسبة لمستقبلها. بيد أن المعاهدة لا تزال إحدى ركائز الاستقرار الاستراتيجي العالمي وتستحق أن تسمى حجر الأساس في نظام الأمن الدولي المعاصر. وقد أكدت خطة العمل الشاملة المشتركة بشأن برنامج إيران النووي بكل وضوح، أن المعاهدة يمكن أن تستجيب بفعالية لتحديات العصر. والآن، ينبغي لجميع الأطراف المعنية أن تنفذ هذا الاتفاق بدقة.

٦٨ - وذكر أن تعزيز النظام العالمي لعدم الانتشار النووي كان دائما من أولويات السياسة الخارجية الروسية، وأن قيام الدول الأطراف باتباع نهج متوازن إزاء جميع ركائز المعاهدة الثلاث هو السبيل إلى فعالية أدائها. ومما يدعو للأسف، أن هذا التوازن لم يُحترم في السنوات الأخيرة. ففي سياق دورات الاستعراض مثلا، حظيت قضايا نزع السلاح بالأولوية بينما تم تهميش قضايا عدم الانتشار واستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية. وقد آن الأوان لمعالجة هذا الخلل. ولبلوغ هذه الغاية، يود وفده أن يلقي الضوء على أوجه استخدام الذرة في الأغراض السلمية، خاصة لأنه قد أصبح من دأبنا بدء دورات الاستعراض الجديدة في فيينا، حيث يوجد مقر الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وتنص المادة الثانية من النظام الأساسي للوكالة على أن تسعى الوكالة لتعجيل وتوسيع مساهمة الطاقة الذرية في السلام والصحة والازدهار في العالم أجمع. وما فتئ الاتحاد الروسي من جانبه، يؤيد الجهود التي تبذلها الوكالة في هذا الميدان. فالوكالة، بفضل ما تنفرد به من الخبرات وأفضل الممارسات وكذلك النتائج التي حققتها على نحو لم يسبق له مثيل، أصبحت مرجعاً فيما يتعلق باستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية. ويولي وفده اهتماما خاصا لزيادة تعزيز الوكالة من خلال تزويدها بما يلزم من الخبرة الفنية والموارد المادية. ويؤيد الاتحاد الروسي إتاحة السبل الكفيلة باستفادة الدول الأطراف على نطاق واسع من فوائد استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية.

٦٩ - وأفاد بأن التنمية الكاملة للطاقة النووية أمر مستحيل دون وجود نظام موثوق لعدم الانتشار النووي يُكفل تنفيذه الفعلي بواسطة ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وينبغي أن تظل الجهود الرامية إلى تحسين ذلك النظام محايدة وذات مصداقية من الناحية التقنية وغير مسيسة وقائمة على حقوق الأطراف والتزاماتها المنصوص عليها في اتفاقاتها المتعلقة بالضمانات. ومن ثم، فإنه ينبغي توخي الشفافية في وضع النُهج الجديدة لتنفيذ ضمانات الوكالة، ويجب أن تُتخذ أي قرارات سياسية بشأن ضمانات الوكالة في المؤتمر العام ومجلس المحافظين، باعتبارهما الهيئتين المعنيتين بوضع سياسات الوكالة.

٧٠ - وأشار إلى أن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط لا يزال مسألة أساسية في عملية الاستعراض. ومن مصلحة الجميع إحراز تقدم نحو تحقيق هذا الهدف في أقرب وقت ممكن، بما في ذلك الاتفاق على جميع الطرائق التنظيمية والمسائل الموضوعية التي ستناقش في المؤتمر المنتظر. والاتحاد الروسي، باعتباره أحد مقدمي مشروع قرار عام ١٩٩٥، مستعد تماما لدعم هذه العملية. كما يدعو وفده جميع الدول المعنية إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة للتعجيل ببدء نفاذ معاهدة حظر التجارب النووية.

٧١ - وأضاف أنه كثيرا ما تتردد ادعاءات لا أساس لها من الصحة بأن نزع السلاح النووي في حالة جمود أو حتى أنه قد توقف. غير أن الإحصاءات الموضوعية تبين أنه تم إحراز تقدم هائل

خلال السنوات الثلاثين الأخيرة، نحو إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية بفضل الإجراءات المنسقة التي اتخذها الاتحاد الروسي والولايات المتحدة. ويجب ألا نتغاضى عن هذه النتائج الباهرة، التي تطلبت عمل آلاف من الخبراء والبلايين من النفقات. وعلى الرغم من أن المناخ الدولي يمكن أن يكون أكثر ملاءمة، تواصل روسيا اتخاذ خطوات محددة لتخفيض ترسانتها النووية. فتنفيذ المعاهدة الجديدة بشأن التدابير الرامية إلى زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها، على سبيل المثال، يجري على النحو المقرر وسيبلغ المستويات المتفق عليها بحلول ٥ شباط/فبراير ٢٠١٨.

٧٢ - وذكر أن العديد من الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار تميل إلى محاولة التوصل إلى نزع السلاح النووي الكامل بين عشية وضحاها. وإن وفده، رغم إدراكه لدوافع هذه البلدان لبدء المفاوضات الرامية إلى حظر الأسلحة النووية، يعتقد بأنها قد سلكت مسارا خاطئا من شأنه أن يعرض جدوى المعاهدة للخطر. وسيقوم وفده بشرح موقفه بمزيد من التفصيل في هذا الصدد خلال الدورة الحالية.

٧٣ - **السيد هاني** (أيرلندا): قال إن السبيل الوحيد إلى تحقيق أمن الجميع هو إحراز تقدم بشأن الالتزامات التي يعزز بعضها بعضا في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار الواردة في المعاهدة، التي أصبحت أكبر أهمية كصك من أي وقت في تاريخها. ولذلك، فإن وفده يرحب باعتزام اللجنة التحضيرية إيلاء قدر متكافئ من الاهتمام والوقت في جدول أعمالها لكل واحدة من الركائز الثلاث لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية التي ترتبط ببعضها ارتباطا وثيقا. وينبغي أن تشمل الوثيقة الختامية لدورة الاستعراض الحالية الاعتراف بالعواقب الإنسانية المدمرة للأسلحة النووية. وسيتعين إحراز تقدم أيضا بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، من بين أمور أخرى.

٧٤ - وذكر أن أيرلندا ملتزمة التزاما قويا بنزع السلاح النووي وعدم انتشاره؛ ولذلك، فإنه يساورها بالغ القلق إزاء تجارب القذائف التسيارية والتجارب النووية التي تجريها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، والتي تشكل تهديدا حقيقيا للسلم والأمن في شبه الجزيرة الكورية والمنطقة الأوسع. فهذه الإجراءات تشكل انتهاكا صارخا للالتزامات الدولية لهذا البلد بعدم إنتاج أو تجربة أسلحة نووية، كما تشكل تحديا رئيسيا للجهود الدولية الرامية إلى المضي قدما بنزع السلاح النووي وعدم انتشاره على الصعيد العالمي. وتبرز الحالة الخطيرة الراهنة بصورة حادة ضرورة ألا يكتفي جميع أصحاب المصلحة بالعمل على نزع السلاح النووي، بل بالعمل أيضا على بدء نفاذ معاهدة حظر التجارب النووية على الفور، ومواصلة الجهود الرامية إلى تحقيق انضمام جميع الدول إلى معاهدة عدم الانتشار. وقامت حكومة بلده بدعوة سلطات كوريا الشمالية مرارا وتكرارا إلى وقف جميع التجارب النووية على الفور ودون شروط مسبقة، وإلى العودة من جديد للاشتراك في المحادثات السداسية الأطراف بشأن تجريد شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية.

٧٥ - وأفاد بأن أيرلندا تعمل على تيسير التعاون بشأن استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية في مجالات مثل الصحة والسلامة والأمن وحماية البيئة، بسبل منها تقديم تبرعات إلى مبادرة الوكالة الدولية للطاقة الذرية المتعلقة باستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية. كما تشارك بنشاط، بصفتها عضوا في مجموعة فيينا للدول العشر، في المناقشات الجارية الرامية إلى تحقيق التوازن بين متطلبات السلامة النووية والأمن بالمعنى الأوسع.

٧٦ - وأشار إلى أن واضعي الصيغة الأصلية لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية كانوا يعرفون أن عملهم لم ينته، وأنه لا يزال من الضروري وضع تدابير فعالة بشأن نزع السلاح النووي. ومن ثم، فإن المفاوضات بشأن إبرام معاهدة تحظر الأسلحة النووية، بما يفضي إلى إزالتها، تُكمل المعاهدة وتدعمها. ويشارك أكثر من ١٣٠ دولة في هذه المفاوضات بالفعل، ويتطلع وفده إلى التوصل إلى نتائج ناجحة وتحقيق تأييد المعاهدة على أوسع نطاق ممكن.

٧٧ - وأكد أن الوثائق الختامية التي اعتمدت بتوافق الآراء في جولات الاستعراض السابقة تنطوي على مستوى التزام مماثل لما تنطوي عليه المعاهدة نفسها. بيد أن نمطا مؤسفا قد ظهر في الآونة الأخيرة: ففي بادئ الأمر، يجري وضع خطوات طموحة وبناءة، تليها فترة يُحرز فيها تقدم محدود، وإذا تعذر التوصل إلى وثيقة ختامية، إصدار قائمة أخرى بالإجراءات. ولئن كانت الخطوات الثلاث عشرة المتفق عليها في الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠ والإجراءات الأربعة والستين الواردة في خطة عمل المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠ كلها مهمة وضرورية، فلا بد أن تصبح أكثر من مجرد حبر على ورق حتى يتسنى أن يكون لها أثر حقيقي. فالمصداقية تتطلب قياس هذه الإجراءات وتقييمها. وإن وفده في هذا الصدد، بصفته منسق ائتلاف البرنامج الجديد، يشجع الوفود الأخرى على تأييد ورقتي العمل

NPT/CONF.2020/PC.I/WP.9 و NPT/CONF.2020/PC.I/WP.13 اللتين قدمهما الائتلاف.

٧٨ - **السيد ماتي** (إيطاليا): قال إن إيطاليا ملتزمة تماما بنزع السلاح وتحديد الأسلحة وعدم الانتشار، باعتبارها عناصر جوهرية في سياستها الخارجية. وتتسم معاهدة عدم الانتشار كصك متعدد الأطراف بأهمية بالغة بالنسبة لصون وتعزيز السلم والأمن والاستقرار. ولا تزال المعاهدة الركن الذي يستند إليه النظام العالمي لعدم الانتشار النووي، والركيزة الأساسية للسعي إلى نزع السلاح النووي، وعنصرا هاما في مواصلة تطوير تطبيقات الطاقة النووية للأغراض السلمية. ولا تزال ركائز المعاهدة الثلاث تعزز بعضها بعضا، وما زالت خطة عمل مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠ تشكل أساسا جيدا جدا لإحراز تقدم بشأن جميع الركائز. وتدعو إيطاليا الدول التي لم تنضم بعد إلى معاهدة عدم الانتشار بوصفها دولاً غير حائزة للأسلحة النووية إلى أن تفعل ذلك دون تأخير وبلا شروط. وينبغي أيضا لجميع الدول الأطراف أن تنفذ جميع أحكام المعاهدة دون إبطاء وعلى نحو متوازن، إضافة إلى الالتزامات المتفق عليها في مؤتمرات الاستعراض السابقة.

٧٩ - وذكر أن إيطاليا تواصل تأييد الهدف المتمثل في إيجاد عالم ينعم بالسلام والأمن ويخلو من الأسلحة النووية. وتوفر المعاهدة عن طريق المادة السادسة منها، الإطار القانوني الواقعي الوحيد لتحقيق هذا الهدف بطريقة تعزز الاستقرار الدولي والأمن غير المنقوص للجميع. بيد أنه لا يمكن تحقيق نزع السلاح النووي بطريقة فعالة يمكن التحقق منها ولا رجعة فيها إلا باعتماد نهج شامل وتدريجي، بالاستناد إلى تدابير ملموسة وفعالة. ومن هذه التدابير بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية بسرعة. وتحقيقا لهذه الغاية، تدعو إيطاليا الدول التي لم تصدق بعد على هذه المعاهدة، وبخاصة سائر الدول المدرجة في المرفق ٢، إلى أن تفعل ذلك دون مزيد من التأخير.

٨٠ - وأوضح أن الشروع فورا في مفاوضات بشأن إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية في إطار مؤتمر نزع السلاح، لا يزال من الأولويات الرئيسية الأخرى بالنسبة لإيطاليا. وترحب إيطاليا في هذا الصدد، بإنشاء فريق خبراء تحضيري رفيع المستوى معني بإعداد معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية عملا بقرار الجمعية العامة ٢٥٩/٧١. وريثما يبدأ نفاذ هذه المعاهدة، ينبغي لجميع الدول المعنية أن تتقيد بإعلان الوقف الاختياري لإنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية. وأعرب عن ترحيبه باتخاذ قرار الجمعية العامة ٦٧/٧١ بشأن التحقق من نزع السلاح النووي.

٨١ - وأفاد بأن الدول الحائزة للأسلحة النووية تتحمل مسؤوليات أساسية في تنفيذ المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار. ولذلك، فإن إيطاليا ترحب بالتخفيضات التي أجراها معظم الدول الحائزة للأسلحة النووية لترسانتها نتيجة لبدء نفاذ المعاهدة، وباستمرار الولايات المتحدة والاتحاد الروسي في تنفيذ المعاهدة الجديدة بشأن التدابير الرامية إلى زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها. وتشجع البلدين بشدة على السعي إلى إجراء مزيد من التخفيضات في ترسانتيهما النوويتين، بما في ذلك أسلحتهما الاستراتيجية وغير الاستراتيجية المنشورة وغير المنشورة. وتشدد إيطاليا في هذا السياق، على أهمية الحفاظ على جدوى معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى، وهي اتفاق تاريخي لتحديد الأسلحة لا يزال أساسيا بالنسبة للأمن والاستقرار في أوروبا وعلى الصعيد الدولي.

٨٢ - وأضاف أن انتشار الأسلحة النووية يُشكِّل خطرا جسيما على الأمن الدولي. وتدين إيطاليا بأقوى العبارات تجارب القذائف التسيارية والتجارب النووية التي تجريها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، والتي من الواضح أنها تنتهك التزاماتها الدولية، وتمثل تهديدا متزايدا للسلام والأمن الإقليمي والدولي، والنظام العالمي لعدم الانتشار. وتعرب إيطاليا، بصفتها الرئيسة الحالية للجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦)، عن تأييدها للجهود العالمية الرامية إلى تنفيذ مجموعة التدابير التقييدية التي اعتمدها مجلس الأمن على نحو ملائم. ويجب على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن تتخلى عن جميع برامجها الحالية المتعلقة بالأسلحة النووية والقذائف التسيارية، بشكل كامل يمكن التحقق منه ولا رجعة فيه، وأن تعود إلى المعاهدة وضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

٨٣ - وأشار إلى أن ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، باعتبارها عنصرا أساسيا في نظام عدم الانتشار النووي، تؤدي دورا لا غنى عنه في تنفيذ المعاهدة. وتؤيد إيطاليا تعزيز نظام ضمانات الوكالة، بطرق منها انضمام جميع الدول إلى البروتوكولات الإضافية.

٨٤ - وأعرب عن ترحيب بلده أيضا بالعمل الذي تقوم به الوكالة لرصد خطة العمل الشاملة المشتركة المتفق عليها مع إيران. ومن شأن التنفيذ الكامل لهذه الخطة وقرار مجلس الأمن ٢٢٣١ (٢٠١٥)،

تعزيز الأمن الدولي والإقليمي وتشجيع الثقة المتبادلة بين الأطراف المعنية.

٨٥ - وأفاد بأن إيطاليا تعطي قيمة عليا للدور المهم الذي تؤديه المناطق الخالية من الأسلحة النووية من أجل السلام والأمن الدوليين، وتدعو الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى التوقيع والتصديق على البروتوكولات ذات الصلة الملحقة بالمعاهدات التي تنص على إنشاء هذه المناطق. كما تؤيد عقد مؤتمر هلسنكي، وفقا لما قرره المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠.

٨٦ - واختتم كلامه بقوله إن إيطاليا تشارك بنشاط في التعاون الدولي من أجل مواصلة تطوير التطبيقات النووية للأغراض السلمية. وهي تؤيد بقوة في هذا الصدد، برنامج التعاون التقني للوكالة الدولية للطاقة الذرية، كما تؤيد جميع المبادرات العالمية والإقليمية الرامية إلى تعزيز سلامة المواد والمرافق والمنشآت النووية وأمنها.

٨٧ - **القس المونسنيور أوربانتشيك** (المراقب عن الكرسي الرسولي): قال إن الكرسي الرسولي، عندما انضم إلى معاهدة عدم الانتشار في عام ١٩٧١، كان ملهما بتقديم إسهامه في المساعي التي تعزز الأمن والثقة المتبادلة والتعاون السلمي في العلاقات بين الشعوب. ويسعى الكرسي الرسولي من خلال حضوره في الدورة الحالية للجنة التحضيرية، إلى إسباغ سلطته المعنوية على الجهود الرامية إلى العمل من أجل عالم خال من الأسلحة النووية.

٨٨ - وذكر أن الأساس الذي تستند إليه المعاهدة هو اعتراف الدول الأطراف بالدمار الذي سيلحق بالبشرية كافة من جراء اندلاع حرب نووية. ولا يملك الكرسي الرسولي إلا أن يعرب عن أسفه لأن الخطر المحتمل الذي تم تحديده قبل أكثر من ٤٠ عاما بكل وضوح لم يُطرح في مزبلة التاريخ. وبعبارة أخرى، فإن جهود المجتمع الدولي الرامية إلى استخدام المعاهدة لجعل العالم مكانا أكثر أمانا لم تكن كافية. ولذلك سيغتنم الكرسي الرسولي الفرصة التي تتيحها دورة الاستعراض الحالية ليحث الدول الأطراف على إحراز تقدم ملموس قائم على توافق الآراء نحو تحقيق عدم الانتشار النووي والهدف النهائي المتمثل في إلغاء كافة الأسلحة النووية.

٨٩ - وأفاد بأن البابا فرانسيس، سيراً على خطى سلفه الموقر، دعا المجتمع الدولي مرارا وتكرارا إلى السعي من أجل القضاء على الحرب والنزاع والاقتتال، بل أيضا من أجل النهوض بالسلام. ويجب الاعتراف بقيمة السلام باعتباره فضيلة فاعلة، تدعو إلى مشاركة وتعاون كل فرد من الأفراد والمجتمع ككل. والأسلحة النووية تولد شعورا زائفا بالأمن، شأنها في ذلك شأن الجهود الرامية إلى كفالة سلام سلبي من خلال توازن القوى. وللأمم حق وواجب في حماية أمنها، وهو أمر يرتبط ارتباطا وثيقا بتعزيز الأمن الجماعي والصالح المشترك والسلام. ومن هذا المنظور، لا بد من أن يكون لدينا تصور إيجابي عن السلام. ويجب أن ينبني السلام على العدالة والتنمية البشرية المتكاملة، واحترام حقوق الإنسان الأساسية، وحماية الإبداع، ومشاركة الجميع في الحياة العامة، والثقة بين الشعوب، ودعم المؤسسات المخصصة لبناء السلام والحوار والتضامن. وفي نهاية المطاف، يجب أن يرتكز السلام على القيم الإنسانية التي توجد لدى جميع الأفراد والشعوب والثقافات والأديان والفلسفات.

٩٠ - وأعرب عن تأييد الكرسي الرسولي للمفاوضات بشأن وضع صك ملزم قانونا لحظر الأسلحة النووية. وقد حث البابا فرانسيس المجتمع الدولي على تجاوز الردع النووي واعتماد استراتيجيات تطلعية تشجع العمل على تحقيق هدف السلام والاستقرار، وتجتنب النُهج القصيرة النظر إزاء المشاكل التي تحدق بالأمن الوطني والدولي. ويتطلب الترابط المتزايد استجابة جماعية تقوم على الثقة المتبادلة، الثقة التي تُبنى بالحوار الموجه للصالح العام، لا لحماية المصالح الضيقة. وينبغي للدول الحائزة وغير الحائزة للأسلحة النووية، فضلا عن القطاع الخاص والجماعات الدينية والمجتمع المدني، أن تشارك في هذا الحوار قدر الإمكان.

٩١ - وأشار إلى أن الكرسي الرسولي يحث جميع الأطراف على إحراز التقدم ليس فيما يتعلق بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية فحسب، بل فيما يتعلق أيضا بالحظر الشامل للتجارب النووية، والمعاهدة الجديدة بشأن التدابير الرامية إلى زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها، ومعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، إضافة إلى المبادرات الانفرادية والتدابير الأخرى. غير أن هذه الخطوات، في ضوء تزايد التوترات واستمرار الانتشار، ستكون محدودة في حد ذاتها. لذلك، فإن من الأهمية بمكان أن تجدد الدول الأطراف الحائزة للأسلحة النووية عملياتها المتعلقة بتحديد الأسلحة ونزع السلاح، وفقا للمادة السادسة من المعاهدة.

٩٢ - وختم كلامه بقوله إن الكرسي الرسولي ينظر بعين القلق إلى الوضع في شبه الجزيرة الكورية، ويدعم الجهود المتواصلة التي يبذلها المجتمع الدولي لتنشيط المفاوضات بشأن نزع السلاح النووي والسلام.

٩٣ - **السيدة أوبراين** (أيرلندا): تكلمت باسم ائتلاف البرنامج الجديد، فقالت إن الائتلاف لا يزال ملتزما التزاما كاملا بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ويتطلع إلى العمل مع جميع الدول الأطراف من أجل تعزيزها. وتحقيقا لهذه الغاية، من الواضح أن هناك حاجة إلى إحراز تقدم عاجل في مجال نزع السلاح النووي، إذ بات من غير المقبول استمرار التقاعس بشأن المادة السادسة من المعاهدة التي تمثل صميم ركيزة نزع السلاح بموجب المعاهدة. ويشعر التحالف بالقلق أيضا إزاء التقدم الضئيل المحرز في الخطوات الثلاث عشرة المتفق عليها في الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠ والإجراءات الـ ٦٤ الواردة في خطة عمل المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠، والتي التزمت الدول الحائزة للأسلحة النووية بموجبها بالتعجيل بإحراز تقدم ملموس في الخطوات المؤدية إلى نزع السلاح النووي.

٩٤ - وأكدت أن افتراض حيازة الأسلحة النووية إلى أجل غير مسمى يتعارض مع أغراض المعاهدة. ولا يجوز التذرع بالحالة الأمنية العالمية الراهنة لتبرير عدم إحراز تقدم في مجال نزع السلاح النووي. بل إنها على العكس من ذلك، تؤكد على ضرورة اتخاذ إجراءات عاجلة. وما ينقصنا في هذا الصدد، هو الإرادة السياسية والعزم، أكثر من الظروف المواتية. لذا، فإنه ينبغي أن تشير دورة الاستعراض الحالية إلى التقدم الملموس المحرز نحو الامتثال للالتزامات والتعهدات بنزع السلاح النووي، المنصوص عليها في المعاهدة، عن طريق استكشاف الخيارات المتاحة لتعزيز المساءلة، ولا سيما من خلال تعزيز الشفافية والقابلية للقياس. وفي هذا السياق، قدم الائتلاف ورقتي عمل: NPT/CONF.2020/PC.I/WP.9 و NPT/CONF.2020/PC.I/WP.13. تتضمنان توصيات محددة.

٩٥ - وأشارت إلى أن من المعروف جيدا أنه لا توجد استجابة إنسانية كافية قادرة على مواجهة الآثار المدمرة للتفجير النووي. وتتمثل الضمانة الوحيدة الفعالة لمواجهة الخطر الذي يفرضه استمرار وجود الأسلحة النووية في إزالتها تماما وبلا رجعة مع إمكانية التحقق من ذلك. إلا أن الائتلاف، في انتظار التوصل إلى تلك النتيجة، لا يزال ملتزما بالسعي إلى اتخاذ تدابير مؤقتة من قبيل إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية. وينبغي في هذا الصدد، التذكير بأن القرار المتعلق بالشرق الأوسط لعام ١٩٩٥ لا يزال صالحا إلى حين تنفيذه تنفيذا كاملا.

٩٦ - وذكرت أنه من أجل تحقيق عالمية المعاهدة، يحث الائتلاف إسرائيل وباكستان والهند على الانضمام إلى ذلك الصك كدول غير حائزة للأسلحة النووية فورا ودون شروط. ويجب على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أيضا أن تفكك جميع أسلحتها النووية على نحو يمكن التحقق منه، وأن تخضع جميع منشآتها لنظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

٩٧ - وأفادت بأن الائتلاف يرحب بعقد مؤتمر الأمم المتحدة للتفاوض على صك ملزم قانونا لحظر الأسلحة النووية، تمهيدا للقضاء التام عليها. ويشجع على أوسع مشاركة ممكنة في هذه المفاوضات، ويدعو جميع الدول إلى العمل معا على النهوض بقضية نزع السلاح النووي في سياق متعدد الأطراف.

٩٨ - **السيد دي سالازار سيرانتيس** (إسبانيا): قال إنه ينبغي للدول الأطراف، أن تسعى خلال دورة الاستعراض الجديدة، إلى تجديد التزاماتها بمعاهدة عدم الانتشار، وأن تنتهج أسلوب العمل الجماعي بشأن المسائل ذات الاهتمام المشترك، وأن تعالج المسائل العالقة الهامة. وعلى الرغم من أن المعاهدة قد أنجزت الكثير في مجال منع حدوث سيناريوهات أسوأ الافتراضات الناجمة عن انتشار الأسلحة النووية، فلا يوجد مجال للرضا عن النفس. وهناك حاجة إلى بذل جهود جماعية لتعزيز المعاهدة والمضي قدما نحو إضفاء الطابع العالمي عليها. وتوفر خطة عمل المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠ والخطوات الثلاث عشرة المتفق عليها في المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠، نقاطا مرجعية جيدة في هذا الصدد. وينبغي أيضا اتخاذ خطوات عملية وملموسة وتدريجية في مجال نزع السلاح، بما في ذلك من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية.

٩٩ - وذكر أن إسبانيا تدين بشدة البرامج النووية وبرامج القذائف التسيارية التي تنفذها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، والتي تمثل انتهاكا صارخا لقرارات مجلس الأمن المتعددة، وتشكلت تهديدا خطيرا للنظام الدولي لعدم انتشار الأسلحة النووية. ويجب على سلطات ذلك البلد أن تتخلى عن هذه البرامج بصورة كاملة ولا رجعة فيها ويمكن التحقق منها، وأن تعود إلى المعاهدة.

١٠٠ - وأشار إلى أن اعتماد خطة العمل الشاملة المشتركة المتفق عليها مع إيران يمثل إشارة واضحة على أن الحوار هو الوسيلة المناسبة من أجل تعزيز الاتفاقات القائمة على الالتزامات. وتشمل المبادرات الأخرى التي تحظى بالترحيب، والتي من شأنها تيسير إحراز مزيد من التقدم نحو عالم خالٍ من الأسلحة النووية ما يلي: التعجيل

ببدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية؛ وبدء المفاوضات بشأن إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية؛ والاعتراف بمعيار عالمي للضمانات يشمل البروتوكول الإضافي؛ وعقد مؤتمر هلسنكي.

١٠١ - وأكد أن خطر الإرهاب النووي يبرز أهمية الحفاظ على مستويات عالية من السلامة والأمان النوويين. وتتسم الصكوك الدولية مثل الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي، واتفاقية الحماية المادية للمواد النووية والتعديل المدخل عليها، بأهمية بالغة في الحيلولة دون وقوع أسلحة الدمار الشامل في أيدي جهات فاعلة من غير الدول. وعلى الرغم من أهمية توسيع نطاق الاستفادة من استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، فليس هناك من سبيل لتحقيقه إلا من خلال صون وتعزيز السلامة والأمان النوويين وفقا لمعايير الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

١٠٢ - **السيد أندريا** (شيلي): قال إنه يجب المحافظة على مصداقية المعاهدة وشرعيتها السياسية، بوصفها حجر الأساس في نظام عدم الانتشار النووي. إلا أن ذلك لن يتحقق إلا إذا اتفقت الدول الأطراف، خلال آخر دورة من دورات الاستعراض، على التدابير الرامية إلى تعزيز جميع الركائز الثلاث للمعاهدة بطريقة متوازنة. وهناك حاجة في هذا الصدد، إلى إحراز المزيد من التقدم بشأن ركائز نزع السلاح واستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية. ويجب التأكيد من جديد أيضا على حق الدول الأطراف غير القابل للتصرف في التمتع باستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية.

١٠٣ - وأشار إلى أن من الواضح أن الأسلحة النووية لا تضمن الأمن لمن يمتلكها. بل تؤدي، على العكس من ذلك، إلى عرقلة تحقيق الأهداف الأمنية المشروعة لجميع الدول. ولذلك، فإن وفد بلده يدين التجارب النووية وتجارب القذائف التسيارية التي تجريها كوريا الشمالية، والتي تعرض للخطر الأمن الوطني في ذلك البلد، وكذلك الأمن الإقليمي ككل.

١٠٤ - وذكر أن شيلي تشارك مشاركة كاملة في عملية التفاوض على معاهدة لحظر الأسلحة النووية، تُكَمِّل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وقد حان الوقت لكي تفي الدول الأطراف في المعاهدة بالتزاماتها بنزع السلاح عملا بالمادة السادسة. وينبغي الاضطلاع بتنفيذ المعاهدة بطريقة شاملة ومتوازنة وموضوعية، لا سيما فيما يتعلق بنزع السلاح النووي، وفقا لخطة عمل المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠. كما ينبغي مراعاة الخطوات الثلاث عشرة المتفق عليها في الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠.

١٠٥ - وأكد على أهمية إحراز تقدم في مجال نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية خلال دورة الاستعراض الحالية، وإلا فإن مشروعية المعاهدة ستكون موضع شك. وتحقيقا لهذه الغاية، تدعو شيلي إلى اتخاذ التدابير المحددة التالية: تصديق الدول المدرجة في المرفق ٢ على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، اللازم لبدء نفاذ المعاهدة فورا؛ وبدء مفاوضات جادة وقائمة على توافق الآراء بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية؛ وتوسيع نطاق تدابير بناء الثقة المتبادلة، بما في ذلك قيام الدول الحائزة للأسلحة النووية باعتماد تدابير عملية في مجال الشفافية وخفض درجة الاستعداد التعبوي لمنظومات أسلحتها؛ وأخيرا، إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

١٠٦ - **السيد شين دونغ-إيك** (جمهورية كوريا): قال إن عدم التوصل إلى توافق في الآراء بشأن وثيقة ختامية في المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٥ يجب ألا ينظر إليه على أنه فشل لدورة الاستعراض أو معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ذاتها. فقد ظلت المعاهدة حجر الأساس في نظام عدم الانتشار منذ بدء نفاذها في عام ١٩٧٠. وعلى الرغم من أن التقدم المتواضع الذي أحرز حتى الآن في مجال نزع السلاح النووي لم يرق إلى مستوى التوقعات، فلا ينبغي التقليل من أهمية الإنجازات المحققة في مجال عدم الانتشار واستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية. فعلى سبيل المثال، برزت خطة العمل الشاملة المشتركة كأحد أهم الإنجازات الأخيرة التي برهنت على قدرة الدبلوماسية على تسوية الشواغل الدولية بالطرق السلمية.

١٠٧ - وأشار إلى أن هناك تحديات خطيرة تلوح في الأفق رغم ذلك. ويأتي في المقام الأول الانتهاك الصارخ للمعاهدة من جانب كوريا الشمالية. ومع أن بيونغ يانغ تخلي جميع المزايا المسموح بها للدول الأطراف، فقد حصلت على برنامج سري للأسلحة النوية، ثم أصدرت إعلانا من جانب واحد بانسحابها من المعاهدة وضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وعلى الرغم من التحذيرات المتكررة التي أطلقها المجتمع الدولي، لا تزال كوريا الشمالية تواصل تطوير قدراتها في مجال الأسلحة النووية والقذائف. ولن يكون هناك أي بلد في مأمن من كوريا الشمالية المسلحة نوويا. ويمكن لهذا الاحتمال أن يؤدي إلى زعزعة أسس النظام العالمي لعدم الانتشار. وفي الواقع،

عقد مجلس الأمن اجتماعا بتاريخ ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠١٧ لمناقشة هذه المسألة بالذات، ودعا إلى اتخاذ إجراءات للحيلولة دون حدوث هذا السيناريو الكابوس.

١٠٨ - وذكر أن وضع كوريا الشمالية كدولة حائزة للأسلحة النووية، على نحو ما أكدته باستمرار قرارات مجلس الأمن ذات الصلة والمؤتمرات السابقة لاستعراض المعاهدة، أمر غير مقبول تحت أي ظرف من الظروف. ولذا، يتعين على بيونغ يانغ أن تدرك أن الخيار الوحيد المتاح لها هو التخلي عن برنامجها لأسلحة الدمار الشامل، بطريقة كاملة وقابلة للتحقق ولا رجعة فيها، والعودة إلى ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، والامتثال التام لالتزاماتها بموجب المعاهدة. وفي هذا الصدد، ترحب جمهورية كوريا باستعداد الوكالة الدولية للطاقة الذرية للعودة إلى كوريا الشمالية وإعادة أنشطتها المتصلة بالضمانات هناك إلى سابق عهدها.

١٠٩ - وأكد أن اتباع نهج متوازن للتعامل مع الركائز الثلاث للمعاهدة يعد أمرا حيويا للحفاظ على مصداقية المعاهدة وسلامتها وشرعيتها ككل، على الرغم من أن المعاهدة ينبغي أن تظل حجر الأساس في نظام عدم الانتشار. وفي هذا الصدد، هناك حاجة إلى اقتراحات محددة من أجل مواجهة حالات عدم الامتثال والحيلولة دون حدوثها، ولا سيما الانسحاب من المعاهدة عقب الانتهاكات. وكما يتبين من حالة كوريا الشمالية، يفتقر نظام المعاهدة في الوقت الراهن إلى التدابير الفعالة اللازمة للتعامل مع تلك المسألة. ومن الأهمية بمكان أيضا وضع آلية موثوقة لتحديد حالات عدم الامتثال، بطرق من بينها إضفاء الطابع العالمي على البروتوكولات الإضافية بغية تعزيز اتفاقات الضمانات.

١١٠ - وأضاف أنه لا يمكن أن يتحقق نزاع السلاح النووي إلا تدريجيا وليس بين عشية وضحاها. ومع ذلك، فإنه يجب على المجتمع الدولي عملا بالمادة السادسة من المعاهدة، أن يلجأ إلى أسلوب العمل الجماعي من أجل إحراز المزيد من التقدم. ويعتبر التعجيل ببدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، والشروع في مفاوضات بشأن إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، من بين الخطوات التي تستحق الترحيب لتحقيق عالم خالٍ من الأسلحة النووية.

١١١ - وختم كلامه بقوله إنه ينبغي أن يعتبر استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية من المجالات التي تشكل أرضية مشتركة حيث يمكن للدول الأطراف أن تواصل تركيز جهودها.

١١٢ - **السيدة هيغي** (نيوزيلندا) قالت إن بدء دورة استعراض جديدة تتيح فرصا جديدة للتصدي للتحديات العديدة التي تواجه المجتمع الدولي في جهوده الرامية إلى تنفيذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تنفيذا كاملا. ويكفل الحفاظ على موقف متفائل، ألا يغفل أي طرف عن الفوائد الحقيقية المستمدة من المعاهدة و، بشكل أعم، عن القيمة الواضحة للتعامل مع مسائل الأمن الدولي على أساس نهج قائم على القواعد. وينبغي حينئذ أن يكون من الممكن اتخاذ خطوات حاسمة إلى الأمام، ولا سيما عملا بالتزامات نزع السلاح الواردة في المادة السادسة من المعاهدة. ويمثل الاتفاق الذي تم التوصل إليه بشأن خطة العمل الشاملة المشتركة نموذجا ممتازا لكيفية استخدام الدبلوماسية والحوار لتسوية المسائل النووية التي تبدو مستعصية على الحل.

١١٣ - وذكرت أن المبادرة الإنسانية التي تم تعزيزها خلال السنوات العديدة الماضية قد أظهرت بوضوح الواقع الكارثي للتهديد الذي تشكله الأسلحة النووية. وفي هذا السياق، لا تزال نيوزيلندا تدين الطموحات النووية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بأشد العبارات الممكنة.

١١٤ - وأشارت إلى أن نيوزيلندا، على غرار معظم الدول الأطراف، قد أعربت عن تأييدها للشروع في مفاوضات متعددة الأطراف بشأن إبرام معاهدة لحظر الأسلحة النووية، تمهيدا لإزالتها تماما. وأعربت عن ثقة وفد بلدها في أن من شأن إبرام صك من هذا القبيل أن يعزز المعاهدة وأن يكون من العناصر التمكينية الهامة من أجل تنفيذ المادة السادسة من المعاهدة تنفيذا كاملا.

١١٥ - **السيد غروسي** (الأرجنتين): قال إنه على الرغم من أنّ المعاهدة ما زالت تشكّل حجرَ الأساس في النظام العالمي لعدم انتشار الأسلحة النووية، فمن الواضح أنّ انعقاد المؤتمر الاستعراضي المقبل يواجه العديد من التحديات التي يتوقَّع المجتمع الدولي أن تتم معالجتُها. ومن حسن الحظ أنَّ الدورةَ الأولى للّجنة التحضيرية قد سبقتها مشاورات واسعة النطاق لتحديد مجالات الاهتمام المشترَكة والسُبُل الممكنة للمضي قدماً. كما يتعيَّن إجراء مناقشات موضوعيّة بشأن كلٍّ من الركائز الثلاث للمعاهدة، طوال دورة الاستعراض.

١١٦ - وذكر أن هناك طلبا واضحا ومتزايدا من جانب المجتمع المدني العالمي والمجتمع الدولي لإحراز تقدّم ملموس نحو نزع السلاح، بطريقة شفافة لا رجعة فيها ويمكن التحقق منها. وتوفّر عملية استعراض المعاهدة، ومؤتمر الأمم المتحدة للتفاوض على صكّ ملزم

قانوناً لحظر الأسلحة النووية، بيئةً مناسبةً لتعزيز الجهود الجماعيّة المبذولة لنزع السلاح، وفرصةً فريدة للتغلّب على الانقسامات في صفوف المجتمع الدولي.

١١٧ - وأشار إلى أنه يجب أن تفي الدول الأطراف، بشكل كامل وبحسن نية، بالتزاماتها في مجال عدم الانتشار، بموجب المعاهدة واتفاقاتها ذات الصلة بضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وتتسم الالتزامات السياسية والقانونية وغيرها من الالتزامات بقيمة نسبية، ما لم تكن مدعومةً بنظام تحقُّقٍ محايد ومهني وقوي يزيد من قيمتها. ومن مصلحة جميع البلدان التي تتطلّع إلى الاستفادة من كامل إمكانات الطاقة النووية من أجل التنمية، ولا سيما البلدان النامية، أن تقوم بذلك بطريقةٍ ليس فقط لا عيب فيها، بل أيضاً بطريقة معتمدة ومضمونةٍ دولياً.

١١٨ - وأكد في هذا السياق، أن الحلّ الذي تمّ التوصّل إليه لمسألة البرنامج النووي الإيراني، والذي جرى التفاوض بشأنه بالطرق الدبلوماسية، يبعث على التفاؤل. وفي تناقض صارخ، يستحقُّ قيام جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بإطلاق القذائف التسيارية على نحو متكرّر ومزعزِع للاستقرار كلَّ إدانة. ومن واجب ذلك البلد أن يعود إلى المعاهدة، وأن يمتثل لالتزاماته عملاً بقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وأن يسمح للوكالة باستئناف أنشطتها المتعلقة بالضمانات.

١١٩ - وأفاد بأنه سيتعيّن كذلك، معالجة عدم إحراز تقدّم في ما يتصل بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. ولئن كان واضحاً أنه لا بد من إيجاد حلول بشأن العديد من العناصر السياسية الحساسة، فإنه ينبغي أن يكون من الممكن استكشاف خياراتٍ طموحة وبنّاءة وواقعية.

١٢٠ - وأضاف أن الوكالة البرازيلية-الأرجنتينية لحصر المواد النووية ومراقبتها، والتي احتفلت مؤخّراً بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لإنشائها، هي المنظمة الوحيدة التي توفِّر نظاماً، على الصعيد العالمي، يمكّن بلدَين من التفتيش المتبادَل لجميع مرافقهما النووية، وذلك من خلال اتفاق رباعي مُبرَم مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وتعتبر الوكالة البرازيلية-الأرجنتينية مثالا على نهج تعاوني ثنائي في مجال المسائل النووية يمكن تشاركه مع سائر بلدان العالم.

١٢١ - وأشار إلى أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية تواصل الاضطلاع بدور بناء ومحوري في تعزيز استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية في إطار المعاهدة. كما أنّ المناقشات الجارية بشأن السُبُل التي يمكن من خلالها لتكنولوجيات الطاقة النووية الابتكارية أن تساعد على تحقيق الأهداف المستدامة، ولا سيما توفير طاقة ميسورة التكلفة وموثوق بها ومستدامة وحديثة للجميع، تُثبت أهميةَ استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية بالنسبة لجميع البلدان. ويشكّل التعاونُ الدولي جانباً رئيسياً من جوانب تطوير استخدام الذرّة للأغراض السلمية. وأعرب في هذا الصدد، عن تأييد الأرجنتين لعمل الوكالة، وما فتئت تشارك بنشاط في نقل التكنولوجيا للأغراض السلمية منذ أكثر من ٥٠ عاماً.

١٢٢ - وأشار إلى أن تنفيذ إعلان فيينا بشأن الأمان النووي، الذي اعتُمد في المؤتمر الدبلوماسي المنعقد للنظر في اقتراحٍ تعديل اتفاقية الأمان النووي في شباط/فبراير ٢٠١٥، قد تكلل بالنجاح، وأدّى إلى تعزيز الاتفاقية. ويجب على المجتمع الدولي أن يواصل العمل معاً على هذا النحو، نظراً إلى أنّ الأمان النووي يضطلع أيضاً بدور أساسي في المساعي الرامية إلى استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية.

١٢٣ - وأردف أنه يتعين على الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن تستمرّ في إعادة تأكيد دورها المركزي في مجال الأمن النووي، مع مراعاة العمل الهام الذي تضطلع به مؤتمراتُ القمة المعنيّة بالأمن النووي والمبادراتُ الدولية الأخرى. وتمس الحاجة في هذا الصدد، إلى بذل مزيد من الجهود من أجل وضع توجيهات بشأن الأمن النووي، ودعم الجهود الرامية إلى الوفاء بالمسؤوليات ذات الصلة، وكفالة التعاون الفعّال فيما بين البلدان من أجل التصدي للتحديات المشتركة.

١٢٤ - وختم كرمه بقوله إن الأرجنتين تعترف بالجهود المبذولة بالفعل بغية زيادة الشفافية والانفتاح والمساءلة خلال دورة الاستعراض. ويتطلّب الأمر الآن التحلي بمستوى أكبر من الطموح للوفاء بالالتزامات السابقة وكفالة نجاح المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٢٠.

١٢٥ - **السيد أويديكيفي** (إستونيا): قال إنّ المعاهدة تمثل حجر الأساس في الجهود العالمية الرامية إلى تحقيق نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين، واستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية. وقد اضطلع هذا الصكّ المتعدد الأطراف الفريد من نوعه على مدى السنوات الخمسين الماضية، بدور بالغ الأهمية في جعل العالم مكاناً

أكثر أماناً، وفي تهيئة الظروف التي يمكن أن تؤدّي إلى عالم خالٍ من الأسلحة النووية.

١٢٦ - وأفاد بأن إستونيا تؤكد مجدداً دعمَها الكامل لكلّ من الركائز الثلاث للمعاهدة ووفاءها بالالتزامات التي تعهّدت بها بموجبها. كما أنها ملتزمة بالعمل من أجل تحقيق تقدم ملموس، وفقاً للنهج التدريجي المبيَّن في خطة عمل المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠. وقد تم بالفعل إحراز بعض التقدم في هذا الصدد، من خلال اعتماد قرارَي الجمعية العامة ٧١/٢٥٩ و ٧١/٦٧ بشأن إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية والتحقق منها، على التوالي. وترحب إستونيا بالقيام، عملاً بهذين القرارين، بإنشاء فريقٍ خبراء تحضيري رفيع المستوى لإعداد معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية وفريقٍ من الخبراء الحكوميين للنظر في دور التحقُّق في النهوض بجهود نزع السلاح النووي. ويشكّل نزع السلاح النووي على نحو فعّال ويمكن التحقق منه ولا رجعة فيه السبيلَ الوحيد لتحقيق الإزالة الكاملة للأسلحة النووية.

١٢٧ - وأشار إلى أن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية تتسم بأهمية بالغة بالنسبة لنزع السلاح وعدم الانتشار النوويين. ولذلك، فإنه يتعين على الدول التي يتطلّب بدءُ نفاذ المعاهدة الحصول على توقيعها على المعاهدة وتصديقها عليها أن تتّخذ الإجراءات اللازمة لذلك دون مزيد من التأخير. وتواصل إستونيا كذلك، دعمَ التنفيذ الشامل لمدونة لاهاي لقواعد السلوك لمنع انتشار القذائف التسيارية (مدونة لاهاي لقواعد السلوك). كما تشدّد على الدور الهام الذي تضطلع به النُظم الدولية لمراقبة الصادرات، وتشجع جميع الدول على استخدام المبادئ التوجيهية والمبادئ المتفق عليها بصورة متعددة الأطراف لدى قيامها بوضع ضوابطها الوطنية المتعلقة بالتصدير.

١٢٨ - وأضاف أن الأفعال الاستفزازية التي تقوم بها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تؤكد على الحاجة الملحة ليس فقط إلى زيادة تعزيز معاهدة عدم الانتشار، بل أيضاً إلى كفالة بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في أقرب وقت ممكن. وتدين إستونيا بأشدّ العبارات التجاربَ النووية وعملياتِ إطلاق القذائف التسيارية التي تقوم بها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في تحدٍّ صارخ لقرارات مجلس الأمن المتعدّدة، وتدعو ذلك البلد إلى الامتثال دون تأخير، وإلى التخلي عن برامجه غير المشروعة بشكل كامل ويمكن التحقق منه ولا رجعة فيه.

١٢٩ - ومضى يقول إن خطة العمل الشاملة المشتركة تبين أن من الممكن التوصّل إلى حلول سلمية ودبلوماسية، حتى لأشد التحديات إلحاحاً في مجال الانتشار. ولا تزال إستونيا ملتزمة بدعم التنفيذ الكامل لخطة العمل، على نحو تتحقق منه الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

١٣٠ - واستطرد أن إستونيا تقدر الدور الذي تضطلع به ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تعزيز نظام عدم انتشار الأسلحة النووية وفي تقديم ضمانات بشأن استخدام التطبيقات النووية للأغراض السلمية، التي قدمت مساهمة أساسية في مجالات مثل التنمية الاجتماعية والاقتصادية، والعلم، والابتكار، والتكنولوجيا في جميع أنحاء العالم.

١٣١ - وأردف أنه من أجل كفالة استخدام الطاقة النووية بشكل آمن، من المهم أن تقوم جميع الدول الأطراف باتباع أعلى معايير السلامة والأمن. وينبغي أن تُتّخذ جميع القرارات المتعلقة باستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية بطريقة شفافة، من أجل تعزيز الثقة والتعاون فيما بين البلدان.

١٣٢ - وختم كلامه بقوله إنه ينبغي أن تعبر الوثيقة الختامية للجنة التحضيرية لعام ٢٠١٧ عن التقدمَ العملي المحرَز بشأن العديد من البنود الواردة في خطة عمل المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠، مثل تطوير قدرات التحقُّق من نزع السلاح النووي، وتعزيز تدابير الشفافية. ومن شأن الالتزام البنّاء الذي يركّز على تحقيق أهداف واقعية ومشتركة أن يساعد على تعزيز المعاهدة، بغية تحقيق الهدف المشترك المتمثّل في التوصل إلى عالم خالٍ من الأسلحة النووية.

١٣٣ - **السيد ميستريك** (سلوفاكيا): قال إنّ تعزيز المعاهدة هو مسؤولية مشتركة تقع على عاتق المجتمع الدولي، وإن المعاهدة تشكل حجر الأساس في النظام العالمي لعدم الانتشار ونزع السلاح النوويين. وتتسم الركائز الثلاث لمعاهدة عدم الانتشار، جميعها، بنفس القدر من الأهمية، ويعزّز بعضَها بعضاً. وتدعو سلوفاكيا جميع الدول الأطراف إلى الوفاء بجميع التزاماتها بموجب المعاهدة، بالإضافة إلى التعهدات التي قطعتها في مؤتمرات الاستعراض السابقة. ويتعين على الدول غير الأطراف في المعاهدة أن تنضم إليها بوصفها دولاً غير حائزة للأسلحة النووية.

١٣٤ - وذكر أن السبيل الوحيد لتحقيق الهدف المشترك المتمثّل في التوصل إلى عالم خالٍ من الأسلحة النووية هو نزع السلاح النووي

بصورة فعالة وقابلة للتحقُّق ولا رجعة فيها. وتحقيقاً لهذه الغاية، تؤيّد سلوفاكيا اعتمادَ نهج تدريجي يأخذ في الاعتبار البعدَين الأمني والإنساني لإزالة الأسلحة النووية. ويمكن أيضاً إحراز مزيد من التقدم في مجال نزع السلاح من خلال تنفيذ خطة عمل المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠ والخطوات الثلاث عشرة المتفق عليها في الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠.

١٣٥ - وأفاد بأن سلوفاكيا لا تزال تؤيّد البدءَ الفوري للمفاوضات بشأن وضع معاهدةٍ لوقف إنتاج المواد الانشطارية، ممّا من شأنه أن يتيح فرصةً فريدةً من نوعها لإنشاء نظام غير تمييزي ينطوي على التزاماتٍ متساوية تتعهّد بها الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة لهذه الأسلحة على السواء. وأعرب في هذا الصدد، عن ترحيب وفده بإنشاء فريق خبراء تحضيري رفيع المستوى معنيّ بإعداد معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية عملاً بقرار الجمعية العامة ٧١/٢٥٩. كما تؤيد سلوفاكيا مواصلة تطوير قدرات التحقق النووي المتعددة الأطراف اللازمة لتحقيق عالم خال من الأسلحة النووية والحفاظ عليه. كما ترحب سلوفاكيا في هذا الصدد، باعتماد قرار الجمعية العامة ٧١/٦٧.

١٣٦ - وأضاف أن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية عنصر بالغ الأهمية من عناصر هيكل نزع السلاح وعدم الانتشار. وينبغي لجميع الدول التي لم تصدق على المعاهدة بعد، ولا سيما الدول المتبقّية المدرَجة في المرفق ٢، أن تقوم بذلك دون تأخير. وما فتئت سلوفاكيا من جانبها، تشارك بنشاط في بناء قدرات منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، بما في ذلك نظام التحُّقق من الامتثال لها.

١٣٧ - ومضى يقول إن سلوفاكيا تدين إدانةً قاطعة التجاربَ النووية وعمليات إطلاق القذائف التسيارية، الاستفزازية وغير المسؤولة، التي تقوم بها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بشكل متكرر. فهذه الأفعال تشكل تهديداً خطيراً للاستقرار الإقليمي والسلم والأمن الدوليَّين. ويجب على كوريا الشمالية أن تتخلى عن برامجها الخاصة بالأسلحة النووية والقذائف، بشكل كامل وعلى نحو يمكن التحقق منه ولا رجعة فيه.

١٣٨ - واستطرد أن خطة العمل الشاملة المشتركة تبين أن من الممكن إيجاد حلول سلمية ودبلوماسية للتحديات المتعلقة بالانتشار. وأعرب عن ترحيب وفد بلده بالتقدم المحرز حتى الآن، ويشدد على ضرورة مواصلة التنفيذ الكامل والفعّال لخطة العمل. ومن الضروري للغاية أيضاً، التصديق المبكر من جانب إيران على البروتوكول الإضافي.

١٣٩ - وأعرب عن تأييد سلوفاكيا لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط تأييداً تاماً، وتأسف لأنه لم يتسن حتى الآن عقدُ مؤتمر لهذا الغرض. وسيكون من الضروري بناء الثقة والاطمئنان فيما بين جميع أصحاب المصلحة، من أجل المضي قدماً في هذه العملية.

١٤٠ - وأشار إلى أن ضمانات الوكالة تؤدي دوراً محورياً في تنفيذ الالتزامات المتعلقة بعدم الانتشار بموجب المعاهدة. وينبغي لجميع الدول أن تتعاون مع الوكالة لتيسير تنفيذ اتفاقاتها المتعلقة بالضمانات، بما في ذلك أيضاً عن طريق اعتماد بروتوكولات إضافية، من أجل استيفاء المعيار الحالي للتحقُّق.

١٤١ - وذكر أن المعاهدة توفّر إطاراً متيناً للتعاون في مجال استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية. وفي هذا الشأن، تعرب سلوفاكيا عن تقديرها للدور الذي تؤديه الوكالة في تعزيز التطوير المسؤول للتطبيقات النووية السلمية. وبالنسبة للعديد من البلدان التي تحتاج إلى مصدر مستقر وآمن للطاقة، تظلّ الطاقة النووية خياراً هاماً لتحقيق أمن الطاقة وبلوغ أهداف التنمية المستدامة. وفي الوقت نفسه، يجب أن يقترن تطويرُ الطاقة النووية للأغراض السلمية بالتقيّد بمعايير أمنية صارمة.

١٤٢ - وأعرب عن قلق سلوفاكيا إزاء التهديد الذي يشكله حصول الإرهابيين على مواد نووية أو مواد مشعة أخرى. وعلى الرغم من التسليم بأن المسؤولية عن الأمن النووي لا تزال تقع على عاتق الدول، فإن التعاون الدولي يمكن أن يسهم في التخفيف من تلك المخاطر. ولذلك، يعتبر بدء نفاذ التعديل المدخل على اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية خطوة أساسية في الاتجاه الصحيح.

رفعت الجلسة الساعة ١٨:١٥.